

البحرين**استنتاجات حول أسوأ أشكال عمال الأطفال لعام 2017**

حققت البحرين في عام 2017 نقدماً متوسطاً في الجهد الرامي إلى القضاء على عمال الأطفال. وقامت هيئة تنظيم سوق العمل بإعداد كتيب يتناول نظام الإحالة الوطني لضحايا الإتجار بالأشخاص وافتتحت مأوى للضحايا. كما قدمت تدريباً على المسائل المتعلقة بالإتجار بالبشر لجميع ضباط الشرطة. ورغم محدودية نطاق البحث، إلا أن ثمة أدلة على انحراف أطفال البحرين في عمال الأطفال في العمل المنزلي وبيع السلع في الشوارع. لم تقم الحكومة بالأبحاث المطلوبة لتحديد طبيعة ومدى عمال الأطفال في البلاد، ولا يحظر القانون الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على نحو كافٍ.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمال الأطفال في البحرين.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	التأكيد من أن البنود القانونية لتحديد الحد الأدنى لسن العمل لا تستثنى الأطفال العاملين في قطاعات معينة، بما في ذلك الخدمة المنزلية.	2014 – 2017
الإنفاذ	التأكيد من أن القوانين القائمة تحظر جنائياً وتفرض عقوبات جنائية على جميع جوانب وأنشطة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.	2016 – 2017
	نشر البيانات الخاصة بتمويل مقتشية العمل والإفصاح عن عدد عمليات التفتيش التي تم تنفيذها بما في ذلك التفتيش على موقع العمل.	2009 – 2017
	زيادة عدد مفتشي العمل للوفاء بمتطلبات المشورة التقنية لمنظمة العمل الدولية.	2017
سياسات الحكومة	نشر البيانات الخاصة بالتدريب الأولي للمحققين الجنائيين.	2013 – 2017
البرامج الاجتماعية	تبني سياسة تعالج جميع أشكال عمال الأطفال ذات الصلة.	2009 – 2017
	جمع ونشر البيانات الخاصة بمدى وطبيعة عمال الأطفال لرسم السياسات العامة وإعداد البرامج.	2009 – 2017
	تنفيذ الأنشطة بموجب برامج مركز حماية الطفل ومركز حماية المغتربين.	